

الملخص

أن حالة ارتكاب الجاني لجريمه معينة بصورتها البسيطة هي الصورة المألوفة وينتج عن ذلك تحقيق نتيجة إجرامية يبغيها الجاني . ولكن قد يكون هناك أقتران جرمي أي ارتكاب الجاني لعدة أفعال جنائية ناشئه عن قصد واحد تجمع بينهما وحدة الغرض ووحدة الفكره الاجرامية . وهو أما يكون اقتران جرمي مباشر ويشترط لتحقيقه وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة , او يكون اقتران مبني على ظرف مشدد وهو عباره عن جريمه واحدة وتخضع لنموذج واحد ويقتصر دوره على تحديد وصفها من بين مجموعة من الجرائم التي تحمل ذات الاسم . وأن صورة الاقتران الجرمي كثيرة الوقوع في الواقع العملي ويزيد الأمر تعقيداً أشتراك اكثر من شخص في ارتكاب عدة جرائم مقترنة أقتراناً مباشراً. وقد نظمت أغلب التشريعات الجنائية الوضعية العراقي والمصري والفرنسي لحالة الاقتران الجرمي وكذلك تناولتها الشريعة الإسلامية . وأن الاقتران الجرمي المباشر ورد في في ماده (42) عقوبات عراقي والماده (32) عقوبات مصري ويطبق بشأنها العقوبة الأشد . أما الأقتران المبني على ظرف مشدد فإن المشرع العراقي خرج عن القاعدة العامة في جواز أعمال الظروف المشددة وجعله وجوبياً عند أقترانها بجرائم لدواعي المصلحة وأن تطبيقاته فهي عديدة ولاتحصر وقد تناولنا جزءاً منها . وأن الجرائم في الأقتران الجرمي تعرض على قاضي واحد إذ ان الجرائم من الممكن أن يغير بعضها بعضاً بحيث يتاح للقاضي أن يستعين بها للحصول على فكرة واضحة عن الجريمة . كما أن هناك أثار إجرائية أخرى تتعلق بإختصاص المحكمة وهي تختلف بين ما إذا كانت الجرائم كلها من نفس الدرجة فهنا لانتور أي مشكلة تحال للمحكمة المختصة , وبين ما إذا كانت مختلفة بين أكثر من درجة جرمية فتذهب للمحكمة الأعلى درجة وفقاً لقاعدة من يملك الأكثر يملك الأقل . أما في حالة الأقتران المبني على ظرف مشدد فهنا جريمة واحدة تحال للمحكمة المختصة . كما أن المشكلة الرئيسية للموضوع تكمن في ارتكاب

الجاني لعدة جرائم أو جرائم مقترنة بظرف مشدد فينم عن خطورة إجرامية خاصة ويستدعي تشديد العقوبة مما يكون له أثر كبير على النظام الجنائي بشقية الأجرائي والموضوعي , كما الحكمة وراء خروج المشرع عن النظام العام في جواز الظروف المشددة وجعلها وجوبياً. كما هناك الكثير من الأشكاليات التي سنتناولها عند التعمق في البحث سعياً في إيجاد حلول قانونية ناجزة تبدو مفقودة . وسنتناول دراسة هذه الأشكاليات في ثلاثة فصول نتطرق في الفصل الأول الى ماهية الأقتران الجرمي ونتناول فيه تعريف الأقتران وتمييزه عن بعض النظم وأنواعه. أما الفصل الثاني نتطرق به تطبيقات الأقتران الجرمي واثره في المساهمة الجنائية . أما الفصل الثالث فنتطرق به إلى أثر الأقتران على أاختصاص القضائي والأجراءات والعقوبة ثم نختم دراسة الموضوع في نتائج ومقترحات .